



أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق

دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٥)

أ.م.د. سندس حميد البديري

الباحث علاء أكرم عبد الصاحب

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

DOI: <https://doi.org/10.36322/jksc.v1i71.14860>

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة والمدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية. وتجسدت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١. ما هي الأساليب التي تتبعها المصارف الإسلامية في صياغة هيكل رأس المال فيها؟
 ٢. هل يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لهيكل رأس المال على الأداء المالي المصرفي؟
- إذ تم استخدام ثلاثة من أهم المؤشرات المعبرة عن هيكل رأس المال (المتغيرات المستقلة) متمثلة بـ (اجمالي المطلوبات إلى حق الملكية، اجمالي المطلوبات إلى اجمالي الموجودات، حق الملكية إلى اجمالي الموجودات) وثلاثة مؤشرات للأداء المالي المصرفي (المتغيرات التابعة) متمثلة بـ (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الموجودات، نصيب السهم من الارباح الصافية)، وتم اختيار اثنين من المصارف الإسلامية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة للدراسة. الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، الأداء المالي، المصارف الإسلامية في العراق، دراسة الأثر.

Abstract:

This study aimed to identify the nature of the relationship between the capital structure and the financial performance of the commercial banks

sampled in the study and listed on the Iraq Stock Exchange.

The problem of the study was embodied in the following questions:

١. What are the methods followed by Islamic banks in formulating their capital structure?

٢. Is there a significant effect of capital structure on banking financial performance?

Three of the most important indicators expressing capital structure (independent variables) were used, represented by (total liabilities to equity, total liabilities to total assets, equity to total assets) and three indicators of banking financial performance (dependent variables), represented by (ratio Return on equity, rate of return on assets, net profit per share), and two Iraqi Islamic banks listed on the Iraq Stock Exchange were chosen as a sample for the study.

Keywords: Capital structure, financial performance, Islamic banks in Iraq, impact study.

المقدمة:

تعد المصارف من المؤسسات المالية التي يتمحور نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، لذلك فهي من أهم المؤسسات الوسيطة في الاقتصاد، بين أصحاب الأموال الفائضة وبين المحتاجين إلى أموال، وعند القيام بهذه المعاملات يحاولون تحقيق أقصى ربحاً في ظل مستوى مقبول من المخاطرة لذلك تلعب المصارف



بشكل عام دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد فهي عصب الاقتصاد ومحركها الرئيسي فلا يمكن أن نرى بلداً متقدما مالم يكن جهازه المصرفي فعالا.

لذلك لا تستطيع المصارف الاستمرار في أنشطتها المختلفة ما لم تتوفر لها الأموال اللازمة لتمويل هيكل رأس مالها الذي يتألف من مزيج من مصادر التمويل المختلفة التي تحصل عليها المصارف الاسلامية لتمويل عملياتها واستثماراتها الرأسمالية لذلك ، يُعدّ موضوع هيكل رأس المال من المواضيع ذات الاهمية في ميدان الإدارة المالية المتعلقة بتعظيم الربح أو تعظيم قيمه الأسهم السوقية وذلك لتعظيم ثروة المالكين وهو الهدف الذي تسعى أغلب المصارف إلى تحقيقه.

وازدادت اهمية الأداء المالي، خاصة في الوقت الحالي الذي تشهد فيه المصارف انفتاحاً على العالم وتوسع المعاملات البنكية، لذا فان معرفة الأداء المالي للمصارف هي عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات كانت لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية المصارف الاسلامية، ومدى تأهيلها للمنافسة المحلية و الإقليمية والدولية من خلال أدائها المالي والمميز .

الفصل الاول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة:

المبحث الاول: منهجية الدراسة

اولا : مشكلة الدراسة :-

المشكلة التي تواجهها المصارف تكمن في صعوبة تحديد أفضل هيكل لرأس المال أي تحديد نسبة الدين التي يُمكن من خلالها أن تقلل كلفة رأس المال إلى حدٍ ما بما سوف ينعكس عل ادائها، لذلك فإن السؤال الذي تطرحه الدراسة الحالية هو:- ما هو تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي للمصارف الاسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (عينة الدراسة) .

ثانيا. فرضيات الدراسة:-

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية, والعائد على الموجودات , ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية , والعائد على الموجودات , ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

الفرضية الرئيسية الثالثة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية , والعائد على الموجودات , ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

ثالثا : مجتمع وعينة الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة مجموع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بالمصارف الاسلامية, وتم اختيار عينة من تلك المصارف بصورة قصدية فقد تم اختيار مصرفين من مجموع المصارف الاسلامية والبالغة خمسة عشر مصرفاً إذ بلغت العينة ما نسبته (١٣) % من مجتمع المصارف الاسلامية وهي كالتالي , كما يوضحها الجدول (١) :

جدول (١) انواع المصارف عينة الدراسة

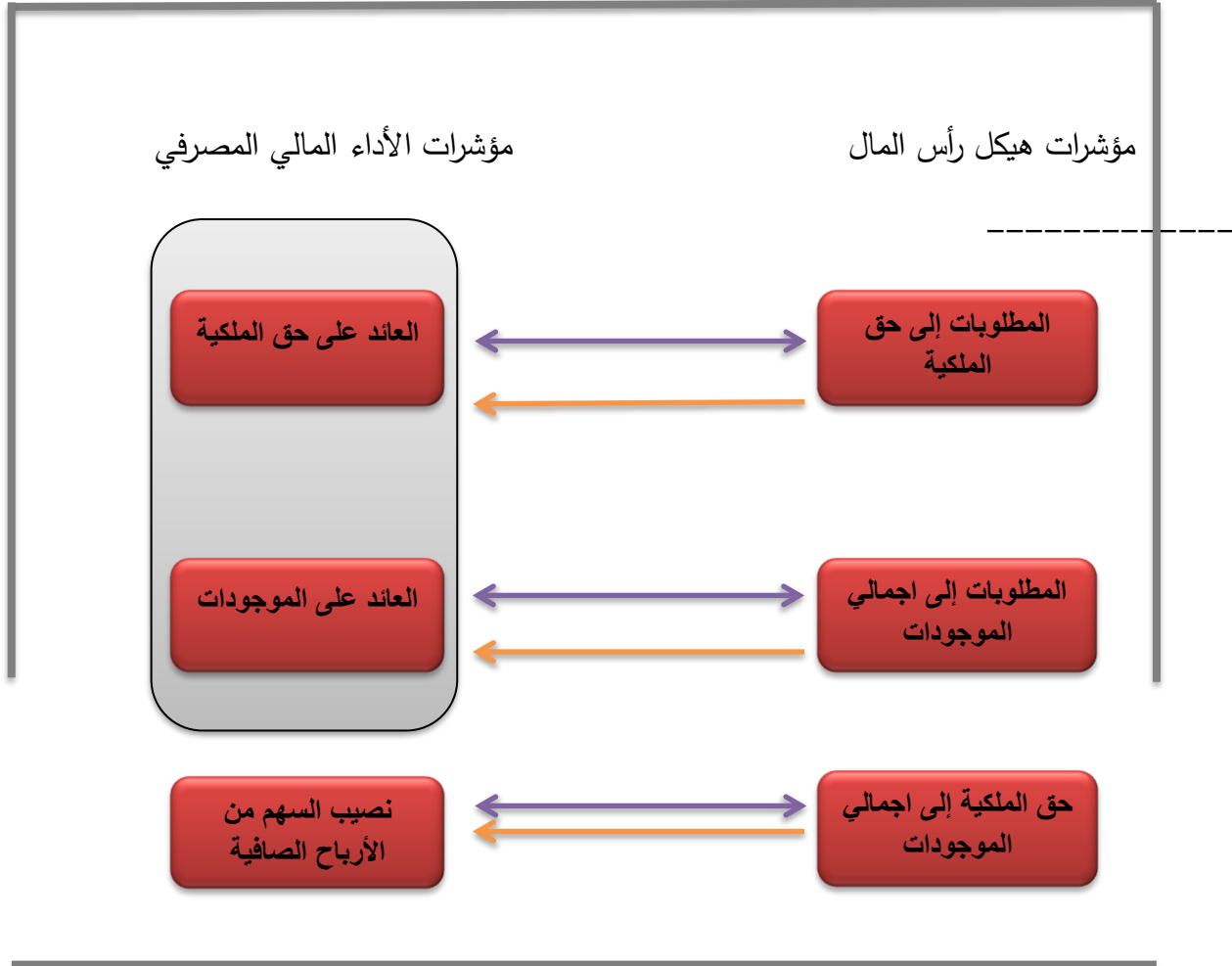
نوع المصرف	ت	اسم المصرف
المصارف الاسلامية	1	المصرف العراقي الاسلامي
	2	مصرف كردستان

اما الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالمدة الممتدة من (2005 - 2017)



رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة :

شكل (١) المخطط الفرضي لفرضيات والتأثير



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المؤشرات السابقة



المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة
يعطي هذا المبحث فكرة عامة عن بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة. إذ سنتعرف على بعض الاسهامات الفكرية للباحثين.

دراسة حقي , (2016)				3
عنوان الدراسة				دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
هدف الدراسة				تهدف هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة .
المدة الزمنية للدراسة		عينة الدراسة	بلد الدراسة	المنهج المتبع للدراسة
(2010 – 2014)		(3) بنك اسلامي	سوريا	المنهج الاستدلالي
اهم الاستنتاجات				ان نسبة حقوق الملكية للأصول (ER) لها تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي وكذلك إن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DA) لها تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الممثلة للأداء المالي وهذا ما تم التوصل اليه من خلال التحليل للبنوك الثلاثة .
التوصيات				التركيز بشكل أكبر على جذب الودائع و تنميتها في البنوك الإسلامية بسبب تأثيرها الإيجابي على الربحية وبالتالي على الأداء المالي، و ذلك من خلال استخدام اساليب التوعية المستمرة لعملاء البنك لمعرفة مزايا هذه الودائع.
اوجه التشابه مع الدراسة الحالية				تتشابه مع الدراسة الحالية من خلال دراسة هيكل رأس المال باعتباره جزء من الهيكل المالي وكذلك دراسة الأداء المالي وايضا تتشابه من حيث احتوائها على المصارف الاسلامية والمنهج المتبع في الدراسة



تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث عدم احتوائها على المصارف التجارية وكذلك اختلفت من ناحية حجم العينة والفترة الزمنية وبلد الدراسة والنتائج والتوصيات.			أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
تزويد الدراسة الحالية ببعض مفاهيم الجانب النظري والمتعلقة بموضوع المتغيرين كليهما وكذلك الاستفادة من بعض المؤشرات ,وزيادة الجانب المعرفي من الناحية التطبيقية			الاستفادة من الدراسة السابقة
. Milhem ,M , (2017)			٢
Banks Performance and Capital Structure: Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks. أداء البنوك وهيكل رأس المال: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.			عنوان الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل رأس المال في الأداء للبنوك الإسلامية والتقليدية المبحوثة .			هدف الدراسة
المنهج المتبع للدراسة	بلد الدراسة	عينة الدراسة	المدة الزمنية للدراسة
المنهج الاستدلالي	الأردن	(13) بنك تقليدي - (3) بنك اسلامي	(2010 - 2015)
اظهرت النتائج بأن هيكل رأس المال سوف يكون له تأثير ذات دلالة احصائية كبيرة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية ، في حين لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لهيكل رأس المال على أداء البنوك التقليدية عينة الدراسة .			اهم الاستنتاجات
تتشابه مع الدراسة الحالية من خلال دراسة هيكل رأس المال باعتباره متغير مستقل وكذلك دراسة الأداء المالي كمتغير تابع والمنهج المتبع في الدراسة ومجتمع الدراسة والمتمثلة بالبنوك التقليدية والاسلامية, بالإضافة إلى كونها دراسة مقارنة ايضا.			أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من ناحية حجم العينة والفترة الزمنية وبلد الدراسة والنتائج والتوصيات.			أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
زيادة الجانب المعرفي لدى الباحث بما يخص هيكل رأس المال والأداء المالي من الناحية النظرية والتطبيقية والاستفادة من جميع المؤشرات وعكسها على الدراسة الحالية .			الاستفادة من الدراسة السابقة



. Meero ,A , (2016)			2
<p>The Relationship between Capital Structure and Performance in Gulf Countries Banks: A Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks.</p> <p>العلاقة بين هيكل رأس المال و الأداء في بنوك دول الخليج ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية.</p>			عنوان الدراسة
<p>تهدف هذه الدراسة إلى هدفين: الأول هو تحديد تشابه هيكل رأس المال بين البنوك الإسلامية والتقليدية والهدف الثاني هو الكشف عن العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء البنوك الإسلامية والتقليدية</p>			هدف الدراسة
المدة الزمنية للدراسة	عينة الدراسة	بلد الدراسة	المنهج المتبع للدراسة
(2014 – 2005)	(8) بنك تقليدي – (8) بنك اسلامي	دول الخليج العربي	المنهج الاستدلالي
<p>بينت نتائج الدراسة عن تماثل هيكل رأس المال للبنوك الإسلامية مع هيكل البنوك التقليدية في منطقة الخليج على المصارف عينة الدراسة ، وان العائد على اجمالي الموجودات كمقياس للأداء له علاقة ذات أثر عكسي (سلبية) على درجة الرفع المالي و علاقة ذات أثر إيجابية مع نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات ، وأن حجم البنك يرتبط بعلاقة ذات أثر إيجابي مع كل من معدل العائد على اجمالي الموجودات و معدل العائد على حق الملكية كمؤشرات للأداء في البنوك الإسلامية و التقليدية عينة الدراسة .</p>			اهم الاستنتاجات
<p>تتشابه مع الدراسة الحالية من خلال دراسة هيكل رأس المال باعتباره متغير مستقل وكذلك دراسة الأداء المالي كمتغير تابع والمنهج المتبع في الدراسة ومجتمع الدراسة والمتمثلة بالبنوك الاسلامية والتقليدية .</p>			اوجه التشابه مع الدراسة الحالية
<p>تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من ناحية حجم العينة ، والفترة الزمنية ، وبلد الدراسة ، والنتائج والتوصيات.</p>			اوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية



الاستفادة من الدراسة السابقة	زيادة الجانب المعرفي لدى الباحث بما يخص هيكل رأس المال والأداء المالي من الناحية النظرية والتطبيقية والاستفادة من اغلب المؤشرات وعكسها على الدراسة الحالية .
------------------------------	--

الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة:

المبحث: الاطار النظري لهيكل رأس المال :-

مفهوم هيكل راس المال :-

لمعرفة هيكل رأس المال للمصارف الاسلامية لابد من معرفة تلك المصارف بشكل عام لذلك تعرف المصارف الاسلامية " إنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذ أو عطاءً، وكلك تلتزم بقواعد الشريعة الاسلامية في نشاطاتها ومعاملتها المختلفة (خلف، ٢٠٠٦: ٩٢)، وقبل ان نعرف ما هو هيكل راس المال لابد من التعرف على الهيكل المالي حيث ان هيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي , والذي يُمثل الجانب الأيسر من الميزانية للمصارف, ويعبر عن الطريقة التي يتم من خلالها تمويل الموجودات المتمثلة بالجانب الأيمن في كشف الميزانية (Weston &Brigham ,2000:555) . ويتكون الهيكل المالي من مجموعه من العناصر التي تشكل جانب الالتزامات في قائمة المركز المالي أي سواء أكان مصدرها ديناً خارجياً من الدائنين أم داخلياً من الملاك (اندرأوس ، ٢٠٠٨ ، ٤٠٢) . أما هيكل رأس المال فيعرف بأنه ذلك التمويل الدائم الذي يتألف من التمويل المُمتلك والمتمثل برأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والتمويل المُقتَرَض طويل الأجل (العامري, ٢٠١٣: ٣٠٨) , كذلك يعرف هيكل رأس المال بأنه يتضمن كيف تقوم المنشأة او الشركة بالتمويل ، ويشير إلى مشاركة الشركة لتمويل الدين ونسب الرافعة الخاصة بها .

انواع هيكل رأس المال :-

❖ هيكل رأس المال الأمثل : إن من ابرز أهداف الادارة المالية هو تعظيم الثروة للمالكين من خلال الادارة الرشيدة والحكيمة لهيكل رأس المال وذلك للوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل ويتم ذلك عن



طريق خفض وتقليل الكلفة المرجحة للأموال, وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة ارباح حملة الأسهم (المالكون) (Rrealy & et al.,2001, 424) , ويعرف هيكل رأس المال الأمثل بأنه عبارة عن خليط بين نسبة كل من الديون والأسهم بنوعيتها العادية و الممتازة والتي تعمل على تعزيز سعر سهم المنشأة المالية (Besley & Brigham,2000:433) , و يقصد أيضاً بأمثليته هيكل رأس المال بأنه اختيار وتحديد لنسب تمويل معينة بين مجموع الاموال الخاصة والديون بالشكل الذي سيؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال إلى أدنى حد ممكن, وبالتالي تعظيم ورفع قيمة منشأة الاعمال.(عبد الوهاب, ٢٠٠٦: ١٠٧-١١٤).

❖ هيكل رأس المال المستهدف: لابد من المنشأة أن تقوم أولاً بتحليل مجموعة من العوامل المحيطة والخاصة بها , و سوف يتم صياغة ذلك الهيكل لرأس المال المُستهدف , وإن ما يميز هذا الهيكل انه قابل للمرونة اي بمعنى إنه يتغير بحسب الظروف ومع الزمن ولكن يجب على ادارة المنشأة بكافة الأحوال أن تأخذ في حُسابها هيكلًا معروفًا ومحددًا مسبقاً , بحيث ان كل القرارات التمويلية الضرورية تكون منسجمة ومتسقة مع هذا الهيكل(Weston, Et Al.,1996: 608-609) , و إن هيكل رأس المال المستهدف و الذي يعني بقيام منشأة الاعمال بتحديد عناصر مصادر التمويل المختلفة والمتمثلة من حقوق الملكية والديون, ونسبة كل مصدر من هذه المصادر في هيكل رأس المال, وإن وجود هيكل رأس المال المستهدف سوف يوضح الرؤية إمام متخذ القرار التمويلي, وعلى سبيل المثال فإذا كان معدل الاقتراض الفعلي هو أقل من المستوى المستهدف فانه سيكون من السهل التوسع بالاقتراض أما إذا كان معدل الاقتراض الفعلي في حالة زيادة عن المستوى المُستهدف فانه سوف يؤدي إلى اصدار اسهم جديدة في هذه الحالة (الاعا, ٢٠٠٥: ٧٦).

العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال:-



١- هيكل الموجودات: يؤثر هيكل الموجودات على مصادر التمويل لهيكل رأس المال بطرق عديدة , فالمنشآت ذات الأصول طويلة الأجل والمتمثلة بالموجودات الثابتة , وخاصة في حال كون الطلب على خدماتها ومنتجاتها مؤكداً نسبياً مثل (المنشآت المالية وشركات المنافع العامة) , لذلك سوف تُستخدم القروض طويلة الأجل والمكفولة بضمانات معينة , (Degryse et. al.,2012: 434) أما المنشآت التي تتكون غالبية أصولها من الذمم المدينة والمخزون والتي تكون اعتماد قيمتها على الربحية المستمرة مثال على هذا النوع (المنشآت التي تعمل في مجال البيع بالجملة والتجزئة) فتعتمد على القروض قصيرة الأجل بصفة أساسية وعلى القروض طويلة الأجل بشكلٍ قليل (ويستون وبركهام, ٢٠٠٩: ٢٧٤) .

٢- استقرار ونمو المبيعات: تتصف المنشأة ذات النمو المستقر لمبيعاتها بكون اعتمادها على التمويل المُقترَض يكون أكثر من المنشأة التي تكون ذات معدل نمو غير مستقر لمبيعاتها. (Brigham & Ehrhardt,2002:648) , وكلما كانت التوقعات لنمو المبيعات كبيرة في المستقبل كلما كان ذلك مشجعاً ومحفزاً على التمويل بالاقتراض وكلما كانت احتمالات تقلب المبيعات المحققة متزايدة في المستقبل فإن الاعتماد في التمويل على القروض يجب أن ينظر اليه بتحفظ. (النعمي والخرشة , ٢٠٠٧: ٢٠٠).

٣- توجهات المقرضين: يُمنح المُقرضون (الدائنون) القروض عندما تكون المنشأة المُقترضة ذات معايير مالية سليمة , لذلك ينبغي عليها أن تتمتع وتحظى بمؤشرات مالية إيجابية لتحفيز الدائنين على منحها القروض (Weston &Brigham ,1981:475)

٤- حجم المنشأة: تتوقف قابلية المنشأة في الاعتماد على التمويل المُقترَض على حجمها فالمنشآت ذات الحجم الصغير يكون اعتمادها بشكلٍ أساسي على التمويل المُمتلك بينما يزداد إقبال المنشآت ذات الحجم الكبير على التمويل المُقترَض كأساس لعملياتها , ومقياس الحجم أما أن يكون مبيعاتها المتحققة أو موجودات المنشأة (Khrawish & Khraiwesh,2010 :177)



٥- توجهات الإدارة :تكون توجهات الادارة متأثرة بشكلٍ مباشرٍ في عملية اختيار طريقة التمويل , فعندما تتجه بعض الادارات إلى تحمل درجة أعلى من المخاطر مما يؤدي إلى اندفاعها إلى الاعتماد على المديونية بشكلٍ كبير, في حين تبتعد ادارت اخرى عنها لأنها تتبع سياسات مالية محافظة, عن المزيد من المديونية . (Kassim et. Al., 2012 : 83)

٦-المنافسة: تؤدي زيادة حدة المنافسة بين المنشآت المالية إلى انخفاض ربحية المنشأة وبالتالي سوف تقل قدرتها على الحصول على القروض لذلك تلجأ للأموال الخاصة، لأن خدمة منح الديون تتوقف على حجم المبيعات وعلى الربحية. أي أن هناك علاقة عكسية بين كل من المنافسة وقدرة الشركة على الاقتراض .(عبد الفتاح ,٢٠١٤: ٢٦)
مؤشرات هيكل رأس المال :-

لتحليل هيكل رأس المال فانه لابد من الاعتماد على بعض النسب. التي تقوم بقياس حجم الأموال التي يقدمها الدائنون قياسا بتلك التي قدمها المالكون لذلك فان هنالك أهمية لهذه المؤشرات من نواحٍ عدة فالدائنون سوف ينظرون إلى حق الملكية الذي سيضع له هامش أمان وذلك لسداد ما بذمة المنشأة لهم وكذلك فأن المالكين يستطيعون أن يمولوا عمليات المنشأة واحتياجاتها من دون اشراك الدائنين في عملية ادارتها (McGuigan, et al.,2009: 59) وهي كالتالي:

١- نسبة الرفع المالي (نسبة المطلوبات إلى الموجودات) : قبل التعرف على هذه النسبة لابد من معرفة الرافعة المالية إذ يقصد بالرافعة المالية درجة ومدى اعتماد المنشأة على التمويل بالاقتراض كأحد مصادر هيكل رأس المال ، فهي ترتبط بالتكاليف التمويلية الثابتة، وان ارتفاع نسب الرافعة المالية يعني ارتفاع لقيمة المصروفات و الفوائد على القروض (العلي,٢٠١٠: ١٨٦). أما (العامري,٢٠١٠: ١٦٩) فقد عرّف الرافعة المالية بأنها مدى استخدام هيكل رأس المال للتمويل المُقترض بما سيؤدي إلى تعظيم العائد على حق الملكية. و إن هذه النسبة توضح نسبة التمويل الخارجي للخصوم (93 : 2009, Houston &)

Brigham, وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان اعتماد المنشأة على الاقتراض لتمويل انشطتها بشكل أكبر, وتحسب وفق الاتي (محمد وآخرون, ٢٠٠٨: ٢٥٦) :

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٢- نسبة اجمالي المطلوبات إلى حق الملكية: يبين هذا المؤشر مدى اعتماد المنشأة في تمويل موجوداتها على أموال الغير مقارنة بأموال الملكية , وإن ارتفاع هذه النسبة تعني اعتماد المنشأة على أموال الغير (هندي, ٢٠٠٤: ٨٩) , وتحسب عن طريق الصيغة التالية (Adair, 2006: 43) :

$$\text{نسبة اجمالي المطلوبات إلى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{حق الملكية}}$$

٣- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة مدى مساهمة رأس المال (حق الملكية) في تغطية الموجودات , وإن المصرف يحاول الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدل ثابت , وإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى إن الوضع المالي للمصرف جيد ويمكن قياسها وفق الصيغة الآتية (الحمداني, ٢٠١٣: ٨٣-٨٤):

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

٤- نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال: توضح هذا النسبة الأهمية النسبية للمطلوبات طويلة الأجل في هيكل رأس المال لذا فإن هذا المؤشر يُعدّ مؤشراً للحكم على المخاطر المالية (هندي, ٢٠٠٠: ٩٨) وسوف يتم حسابها وفقاً للمعادلة الآتية: (الحسناوي, ٢٠١٦: ٢٦٤)

$$\text{نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال} = \frac{\text{مطلوبات طويلة الأجل}}{\text{حق الملكية} + \text{مطلوبات طويلة الأجل}}$$

٥- نسبة الدين طويل الأجل إلى حق الملكية: ويتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة القروض طويلة الأجل على حقوق الملكية وهي كالآتي: (الصياح والعامري، ٢٠٠٧: ٧٢)

$$\text{نسبة الدين طويل الأجل إلى حق الملكية} = \frac{\text{قروض طويلة الأجل}}{\text{حق الملكية}}$$

مكونات هيكل رأس المال:-

أ- اموال حقوق الملكية: هي عبارة عن حقوق المساهمين في المنشأة أو بصيغة أخرى هي اموال أصحاب المشروع (الحاج ، ٢٠٠٢: ٢٥)، وتتألف من التالي :

١- الأسهم العادية: يُعرف السهم العادي بأنه عبارة عن صك يُثبت لحاملة ملكية حصة معينة من رأسمال المنشأة تعادل المبلغ الذي تم دفعه من قبلهم. لذلك فإن الأسهم العادية تُعد أحد مصادر التمويل الخارجي (طويلة الأجل) المتاحة للمنشأة وتعد كذلك من المصادر الأساسية والمهمة للتمويل المُمتلك (Manes,1988:325).

٢- الأسهم الممتازة: تمثل الأسهم الممتازة نوعاً خاصاً من حقوق الملكية في المنشآت ، ومن أهم مميزاتها بأنها تعطي الحق لحاملها في استلام مقسوم ارباح محدد وذلك يكون قبل توزيع اي ارباح على حملة وأصحاب الأسهم العادية (Gitman, 2009:511).

٣- الأرباح المحتجزة: هي تلك الأرباح التي تقوم المنشأة باحتجازها، لذلك فهي جزء من حقوق المساهمين، ويطلق عليها بهذا الاسم لان المنشأة تقوم بحجزها عن التوزيع على المساهمين وذلك لأسباب ومبررات تُخصها (رمضان ، ١٩٩٦ ، ١٥٦) . فقد يكون توزيع الأرباح على المالكين في سنة ما وقد يوزع أكثر أو أقل من ذلك في السنة التالية أو قد لا توزع أي أرباح (طنيب وعبيدات، ١٩٩٧ ، ٥٠) .

٤- الاحتياطات: تعد الاحتياطات من المصادر الداخلية المهمة لتمويل المنشأة المالية وهي ما تكون غالباً من الاحتياطات القانونية أي تلك الاحتياطات التي تقوم المنشأة بالالتزام بها قانونياً ، وايضا هناك

الاحتياطات التي تقوم ادارة المنشأة بوضعها وتنفيذها وفقا لاستراتيجياتها التي تتبناها وذلك لأغراض التوسع أو دعم مركزها المالي (الجميل، ٢٠١٢: ١٨٦) .

ب- المديونية طويلة الأجل: وهي تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة عن طريق الاقتراض لمشاريعها مثل الديون طويلة الأجل (القروض طويلة الأجل)، والسندات التي تصدرها المنشأة كأحد اصناف الاقتراض طويل الأجل (رمضان ، ١٩٩٦ : ١١٧) وتشمل التالي.

١- القروض طويلة الأجل: القروض طويلة الأجل هي القروض التي يكون قد تم بموجبها الاتفاق بين كل من المقرض والمقرض حول (تاريخ الاستحقاق، الرهونات ، سعر الفائدة) وإن تكلفة هذا القرض تكون نسبة من قيمة القرض وهذه النسبة تكون غير ثابتة أي تكون حسب طلب المقرض وخاصة في حالة اتجاه معدلات الفائدة في السوق نحو الارتفاع ، أما عملية سداد القروض فيكون في تاريخ الاستحقاق الذي تم الاتفاق عليه او يكون على شكل اقساط بحيث تكون متساوية في تواريخ معلومة ومتفق عليها مسبقا (هندي، ٢٠٠٤ : ٥٤٣).

٢- السندات: السند وهو وثيقة قانونية تصدرها المنشأة، ويكون له تاريخ استحقاق بحيث يحق لحامله الحصول على القيمة الاسمية وكذلك يقدم لحامله سعر فائدة وبشكل دوري بحيث تكون نسبة من الدين (Downes & Elliot, 2003:12) ، وبالتالي فهي أداة مالية طويلة الأجل تستخدمها الحكومات والمنشآت وذلك لجمع كميات كبيرة من الاموال ، من مختلف المقرضين (Gitman, 2000, 289).

٣- التمويل التأجيري: يقصد بالاستئجار هو "عقد يقوم بموجبه بالزام المستأجر بمواعيد متفق عليها بدفع مبالغ محددة لمالك أصل من الأصول مقابل انتفاع المستأجر بالخدمات المقدمة من قبل الأصل المستأجر لفترة زمنية معينة." وإن المدة الزمنية لاستحقاق عقد الإيجار هي أقل من مدة حياة الأصل، وإن قيمة الدفعات الاستئجار هي بشكل عام أكثر من السعر الحالي للأصل (الحجازي، ٢٠٠٦ : ٧٦) . وعند

نهاية الفترة الزمنية لاستئجار الاصل فانه سوف يعود إلى المؤجر والذي يقوم اما ببيعه او يقوم بأعاده استئجار الاصل لأخر. لذلك فإن عقد التأجير بموجبة سوف يحتفظ المؤجر نظريات هيكل رأس المال:-

١- النظرية التقليدية: تسمى النظرية التقليدية بهذا الاسم نسبتا إلى الدراسات التي تسلم بوجود هيكل رأس مالي أمثل، والتي تفترض ومن بدون إثبات على صحة الفرضية و التي مفادها: بأن على المنشأة ان تحدد هيكل رأسمالي امثل بحيث يتضمن نسبة تكون مثالية للتمويل المقترض والتي تجعل كلفة التمويل عند حدها الأدنى , وبهذا الاطار فان استخدام التمويل المقترض بشكل رشيد في هيكل رأسمال المنشأة سوف يزيد معدل العائد على حق الملكية فالتوافق والتناغم الأمثل بين كل من التمويل المقترض والتمويل المُمَلك في الهيكل الرأسمالي سوف يجعل معدل كلفة التمويل في حده الأدنى وسيعظم معدل العائد على حق الملكية (العامري، ٢٠١٣: ٣١١) .

٢- نظرية صافي الربح: تفترض نظرية صافي الربح بأن تكلفة كل من حقوق الملكية والاقتراض ثابت بحيث لا يتغير بتغير نسبة الاقتراض , فان انخفاض او ارتفاع نسبة الاقتراض في هيكل رأس المال للمنشأة سوف لا يترتب عليه انخفاض او ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار الذي يقوم بطلبه المقرضون او الملاك وبما ان تكلفة الاقتراض هي اقل من تكلفة اصدار اسهم جديدة (عادية) فإن زيادة نسبة الاقتراض (نسبة مصادر التمويل الرخيصة) سوف يترتب عليها انخفاض في تكلفة الأموال وكذلك ارتفاع في قيمة المنشأة بالتبعية (هندي، ٢٠٠٥: ٩٥)

٣- نظرية صافي ربح العمليات: يؤكد مناصرو هذه النظرية في صياغة هيكل رأس المال بأن التغير في الرفع المالي سوف لا يصاحبه أية تغير لكلفة الأموال المرجحة (WACC) (الزبيدي، ٢٠٠٤: ٧٦٩) . ولذلك فان المضمون الحقيقي لهذه النظرية يدل إلى أن زيادة الاعتماد على المديونية كتمويل سوف يرافقه في ذلك زيادة في المخاطر المالية والتي بدورها سوف تنعكس على المساهمين (الملاك) وبذلك سوف



يطلبون بمعدل عائد أعلى ، وهذا سوف يمثل زيادة في تكلفة التمويل المُمتلك الناشئ عن الانخفاض في كلفة التمويل المُقترض وهو ما سوف يجعل كلفة الأموال المرجحة ثابتة وعدم تغييرها بالإضافة إلى ان القيمة السوقية للمنشأة ستكون ثابتة ايضا (حنفي، ٢٠٠٤: ٤٧١-٤٧٢) .

٤- نظرية مودكلياني و ميلر (M & M): تعتبر نظرية مودكلياني وميلر من النظريات المالية المعاصرة لما تحمله من اتجاهها فلسفيا في غاية الاهمية ، حيث نشروا تلك النظرية في عام ١٩٥٨ الا انه ما زلت تلك النظرية تحمل في طياتها جدلا فكريا ولاسيما من قبل المهتمين بالإدارة المالية ، ويعتبر مودكلياني وميلر بانهم مؤسسي المدرسة الحديثة من الادارة المالية بحيث اسند اليهم ذلك بحق ، وقد حصلوا على جائزة نوبل وذلك بسبب جهودهم التنظيرية المبذولة والواسعة في هذا المجال . (الزبيدي ، ٢٠٠٨: ٥٥٤) ، إذ قام كل من مودكلياني وميلر بتقديم نظريتهم والمتمثلة حول هيكل رأس المال والقيمة للمنشأة ونصت هذه النظرية بانه لا يوجد علاقة بين كل من هيكل رأس المال للمنشأة وبين كلفتها. (Modigliani, 1958: 261) ، وأشارت هذه النظرية من خلال افتراض عدم وجود الضرائب بأن قيمة المنشأة والمعدل الموزون لكلفة رأس المال لا يمكن لها ان تتأثر بهيكل رأس مال ، لذلك فإن كلفة التمويل سوف لا تتأثر بتغيير نسبة الاقتراض في هيكل رأس المال (Daves, 2002: 17) .

المطلب الثالث: الاطار النظري للأداء المالي المصرفي:

مفهوم الاداء المالي المصرفي: نال موضوع الأداء بشكل عام والأداء المالي المصرفي بشكل خاص اهتماماً واسعاً من قبل الباحثون والكتاب نظراً لارتباطه بجوانب مهمة من الحياة العملية للمصارف والمؤسسات على اختلاف انواعها وقد عبرَ عن الأداء والأداء المالي المصرفي بوجهات نظر عدة اختلفت باختلاف آراء ووجهات نظر أولئك الكتاب والباحثين وباختلاف طبيعة المصارف وخصائصها او المقاييس المستخدمة فيها وعلى هذا الاساس لابد من التمييز بين الأداء المالي والأداء المالي المصرفي ، لذلك يعد الاداء المالي بأنه يمثل الوسيلة لتحقيق النتائج ، أو الأهداف المتوخاة من مجمل العمليات التي



تقوم بها المصارف ، ابتداءً من حشد الموارد بمختلف أنواعها ،مرورا بموظفيها ويمثل الأداء النشاط أو السلوك الذي تتحول بموجبه الموارد إلى خدمات (سلمان، ٢٠١٣: ٦٧) . اما الأداء المالي المصرفي فهو وصف لوضع المصارف الان وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة الايرادات، الموجودات ،المبيعات، المطلوبات، وصافي الثروة (البدران، ٢٠٠٧: ٩٧). هو تعبير عن أداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية، وانه الداعم الرئيس للأعمال المختلفة التي يقوم بها المصرف (الظوالم، ٢٠٠٥: ٣٠) .

اهمية تقييم الاداء المالي المصرفي:-

وتكمن أهمية تقييم الأداء بالاتي (مردان ، ٢٠١٢: ٨٤):-

١- إن تقييم الأداء المالي يوفر مقياساً لمدى نجاح المصرف وإن المصرف يسعى دائماً لمواصلة نشاطه من أجل تحقيق أهدافه فالنجاح يُمثل مقياساً مركباً يجمع بين الكفاءة والفاعلية ونتيجة لذلك فهو أشمل من كليهما في تحسين أداء المصرف من اجل مواصلة البقاء والاستمرار بالعمل .

٢- نظام تقييم الأداء يوفر معلومات لكافة المستويات الادارية بالمصرف وتستخدم هذه المعلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات معتمدة في ذلك على حقائق علمية وموضوعية فضلاً عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية .

٣- عملية تقييم الأداء المالي ستضع ،المركز الاستراتيجي للمصرف داخل إطار البيئة التي يعمل فيها ومن ثم يتم تحديد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي .

٤- إن نظام تقييم الأداء المالي يساعد على التأكد من توفر السيولة ومن ثم قياس مستوى الربحية ضمن قرارات الاستثمار والتمويل (حقي، ٢٠١٦: ٤٧).

اهداف تقييم الاداء المالي المصرفي:-

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي ما يأتي (الوائلي، ٢٠٠٣: ١٠):-



١- معرفة مستوى أداء الوحدة الاقتصادية ومدى انجازها للوظائف المحددة لها مقارنة مع تلك الوظائف المخططة لها في خطتها الإنتاجية مع معرفة مواطن الخلل والضعف ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها مع إرشاد المنفذين حول الطرق والوسائل المناسبة لتجنبها مستقبلاً.

٢- معرفة مدى كفاءة توزيع الموارد وكيفية استخدامها بحيث تكون بالطريقة الصحية والتي سوف تؤدي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل الكلف.

٣- إن مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة إذا ما اعتمدت على أسس سليمة تصبح نوعاً من انواع الحوافز التي تعبئ هم التنظيم البشري في الوحدة الإنتاجية وبحيث تؤدي إلى تفجير طاقاتها نحو الأداء والابداع، ويؤدي تقييم الأداء المالي إلى توجيه العاملين في الاتجاه السليم لأداء أعمالهم معتمداً على ما يقدمه إليهم من تكليف محدد بالواجبات المطلوبة في مواعيد معينة، وهذا الأمر يساعدهم على أداء الأعمال بشكل سليم ومتقن.

٤- يوفر تقييم الأداء المالي معلومات دقيقة عن المشاريع التي سيتم تقديمها للإدارات العليا وتصور دقيق ومحدد عن مدى التقدم في تنفيذ تلك المشاريع للخطة الاقتصادية وكذلك إمكانية تحقيق الأهداف التخطيطية الاجمالية، إذ ان تقييم أداء عمل المشروع يُعدُّ مرحلة لتقييم الأداء الشامل للاقتصاد القومي لان المشاريع الاقتصادية تعدُّ القاعدة الأساسية للقطاعات الاقتصادية والتي بمجموعها يتكون الاقتصاد الوطني.

معايير تقييم الاداء المالي المصرفي:-

هناك عدة معايير تم أشار إليها من قبل عدد من الكُتاب و الباحثين هي كما يأتي :-

١- المعايير التاريخية Historical standards :

المعايير التاريخية تكون مستمدة من فعاليات المصرف ذاتها وهي بذلك تكون قد مكّنت المحلل المالي الداخلي فيها من حساب المؤشرات والنسب المالية مثلاً الكشفوفات المالية للسنوات



السابقة لغرض الرقابة على الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية ، وكذلك تحديد مواطن الضعف للمصرف لكي يتم معالجتها ومواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها (النعيمي، ٢٠٠٥: ١٢).
تعتمد هذه المعايير على مؤشرات مالية تاريخية او بعبارة اخرى المؤشرات المالية للسنوات السابقة فمثلا يتم مقارنة بين نسبة السيولة لهذه السنة مع نسبة السيولة للأعوام الماضية لهذا المصرف ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل تكون التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ معتمداً في ذلك على هذ النسب او المعدلات الأخرى (الطعمة، ٢٠١٤: ١٦).

٢- المعايير القطاعية Sectoral Standards :

تُعَدُّ هذه المعايير عن معدل أداء مجموعة معينة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد ، أي مقارنة بين النسب المالية لمصرف معين بالنسب المالية لباقي المصارف ، ويتم الاستفادة وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأن هذه المعايير مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي إليه المصارف (الحمداني، ٢٠١٣: ٦٨) ، وان المحلل المالي يستفاد بدرجة أكبر من تلك المعايير القطاعية في رقابة على الأداء ، حيث تمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المصرف ومراقبته دورياً خصوصاً وان المصارف المعنية تتشابه في العديد من الامور والعمال مع النشاط القطاعي الذي يقارن به على الرغم من أن هنالك اختلافات عديدة بين المؤسسات موضوع المقارنة في القطاع الواحد (النعيمي، ٢٠٠٥: ١٢) .

٣- المعايير المطلقة Absolute standards :

تدلُّ المعايير المطلقة على إنها تلك المعايير السائدة المتعارف عليها ضمن حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدام هذ المعايير بغض النظر عن نوع المؤسسة أو انواع الصناعة او الظروف السائدة، وقد يعكس بعض المعايير تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الصدد في العديد من الأوساط المالية، وقد يكون

البعض منها ناتج عن معايير دولية يتم إعدادها ومن ثم تتشر تدريجياً ويتم قياسها بالنسبة ذات العلاقة في المنشأة المحددة، وبعض الامثلة عليها في قياس السيولة هي نسبة السيولة (بشناق، ٢٠١١ : ٣٢).

- المعايير المستهدفة Targeted standards :

تُشير المعايير المستهدفة إلى المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمصرف وهذه الخطط تُمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير تفيد المُحلل أو الإدارة في التحقق من مدى تنفيذ الخطط الموضوعية، والمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المخططة مع المُتحققة ومن ثم يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، ونتيجة لذلك تعد المعايير المستهدفة من الأدوات المهمة في عملية التخطيط وكذلك الاشراف والرقابة (الطعمه، ٢٠١٤ : ١٦).

- مؤشرات الأداء المالي المصرفي:-

هناك العديد من التقسيمات للمؤشرات المالية المستخدمة لقياس الأداء المالي المصرفي، ومن أكثر المؤشرات شيوعاً واستخداماً في قياس الأداء المالي المصرفي المؤشرات التالية :

١- مؤشر الربحية Profitability index :

يعد الربح الهدف الرئيسي للمصرف ، وهو ما يسعى لتحقيقه دائماً، و الربح هو الفائض من الأموال المُتحققة نتيجة استخدام الأموال المتاحة تحت تصرف إدارة المصرف في العمليات المصرفية مثل الائتمان والاستثمارات وكذلك إدارة محفظة الأوراق المالية، وكلما كانت ربحية تلك المصارف مرتفعة كلما كان ذلك مؤشراً لاستخدام موارد المصرف بكفاءة وفعالية من قبل إدارة المصرف، ولكن تبقى العلاقة الطردية ما بين الربحية وجذب المستثمرين وكذلك المودعين، بمعنى آخر كلما كانت الربحية مرتفعة ستعتبر عاملاً هاماً من العوامل التي تساعد على جذب المودعين والمستثمرين (علي، ٢٠١٧ : ٣٧).

ويقصد بها تلك المؤشرات التي توضح لنا نتيجة اعمال المصرف وكذلك كفاءة السياسات وايضا القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها من قبل الادارة العليا، ويوجد العديد من المؤشرات التي من خلالها سيتم

قياس ربحية المصرف، وإن المؤشرات تختلف حسب طبيعة المصرف ، وكذلك الطرق والاساليب المحاسبية التي يتم اتباعها في استخراج نتائج اعمال المصرف والظروف المحيطة به (آل شبيب، ٢٠٠٩ : ٨٦).

وقد برزت عدة نسب لتقييم الربحية المصرفية :

أ - معدل العائد على الموجودات (ROA) : Rate of Return on Assets :

هو مقياس أساسي لأداء المصرف إذ يمثل نسبة إلى فاعلية الموجودات في خلق الأرباح وهو يعتبر من المقاييس المهمة لأنه يشير إلى قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استخدام الموجودات وتوليد الأرباح، ويتناسب هذا العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض وكذلك الاستثمارات المصرفية ويقاس بالصيغة الآتية (المرسومي، ٢٠١٧ : ١١٦) :

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح (الدخل)}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ب- معدل العائد على حق الملكية (ROE) : Rate of return on equity :

تمثل هذه النسبة ما يحصل عليه اصحاب الاستثمارات (المالكون) نتيجة توظيف واستثمار أموالهم في نشاطات المصرف ، وما يميز هذا المعدل بأنه يمثل الأرباح التي يتلقاها المساهمون نتيجة استثمارهم أموالهم على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة ويحسب بالصيغة التالية (علي، ٢٠١٧ : ٣٧) :

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح (الدخل)}}{\text{حق الملكية}}$$

ج - ربحية السهم (نصيب السهم من الأرباح الصافية) (Eps) : Earnings per share :

ويمثل أحد المؤشرات المهمة التي تُستخدم لتقييم ربحية المصرف وإن الهدف من هذا المؤشر هو الحكم على مدى كفاءة المصرف، ويستخدم هذا المؤشر لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من

الأسهم حيث كلما كان نصيب السهم من الأرباح يزداد عاما بعد عام دل هذا على أن المؤشر جيد ويقاس بالصيغة الآتية (علوان، ٢٠١٩: ٢٥):

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم}}$$

- مؤشرات السيولة Liquidity indicators:

تُمثل مقياساً نسبياً لتقريب موجودات المصرف إلى النقد ، وإن هذا التقريب يعتمد على طول الفترة الزمنية لتحويل الموجودات إلى نقد ، إذ إن هذا المقياس يمثل قدره المصرف على دفع التزاماته تجاه الآخرين (الدفاعي، ٢٠١٣ : ٥٨)، وقد برزت عدة نسب لتقييم سيولة المصرف :

أ- نسبة الرصيد النقدي Cash balance ratio :

تمثل هذه النسبة قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية للزبائن من الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها في الصندوق لدى المصرف ولدى البنك المركزي كذلك ولدى المصارف الأخرى أيضاً ، وتختلف حجمها من بلد إلى آخر، وتقاس هذه النسبة على وفق الصيغة الآتية (الجليحاي، ٢٠١٠: ١٠٣):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{اجمالي الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

ب- نسبة التداول trade rate :

تمثل هذه النسبة مدى أمكانية المصرف على الوفاء بالتزاماته المستحقة خلال السنة المالية عن طريق تحويل الموجودات المتداولة جميعها إلى سيولة نقدية وذلك لمقابلة الالتزامات ، إذ إن ارتفاع هذه النسبة تعني أن المصرف يتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماته ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية (الحمداني، ٢٠١٣: ٨٠):



$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ج - نسبة السيولة السريعة Quick liquidity ratio :

تمثل هذه النسبة إمكانية المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل من خلال موجودات سهلة التحويل إلى النقدية ، وهذه الموجودات تضم كل من النقدية ، والأوراق المالية ، والذمم المدينة بالتركيز على النقدية المتوفرة التي تكون لدى المصرف وتقاس هذه النسبة على وفق الصيغة الآتية (علي، ٢٠١٧ : ٣٨):

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{مخزون آخر المدة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة:

حيث تم التوصل الى النتائج ادناه من خلال استخدام المؤشرات المحددة لكل متغير من متغيرات الدراسة وللفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٧) ووفق هذه النتائج التي تم التوصل اليها ماليا سوف يتم معرفة الاثر بين هيكل راس المال والاداء المالي المصرفي ومحاولة معرفة فيما اذا كانت الفرضيات مقبولة ام لا وكما مبين في التالي.

جدول (٢)

المؤشر المستخدم	المصرف الاسلامي	العراقي	مصرف كردستان	المتوسط العام
الوسط الحسابي لمؤشر المطلوبات الى حق الملكية	0.86	1.60	١.٢٣	
الوسط الحسابي لمؤشر المطلوبات الى اجمالي الموجودات	0.45	0.56	٠.٥٠٥	



٠.٤٨٩	0.430	0.549	الوسط الحسابي لمؤشر حق الملكية الى اجمالي الموجودات	الأداء المالي المصرفي
٠.٠٦٢	0.088	0.036	الوسط الحسابي لمؤشر العائد على حق الملكية	
٠.٠٢٦٥	0.033	0.020	الوسط الحسابي لمؤشر العائد على اجمالي الموجودات	
٠.٠٩	0.126	0.054	الوسط الحسابي لمؤشر نصيب السهم من الارباح الصافية	

اختبار وتحليل فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات البحث الخاصة بالتأثير وذلك بواسطة البرنامج spss v.25 عن طريق معادلة الانحدار البسيط , كما سيتم اختبار معنوية الدالة المقدرة بالاعتماد على قيمة اختبار (f), واختبار معنوية المعلمات من خلال اختبار (t) , وبحسب الاتي:

$$Y = \alpha + \beta x + U_i$$

Y : المتغير التابع ، A : الحد الثابت في معادلة الانحدار ، او الجزء المقطوع من محور y.

b : ميل خط الانحدار ، او مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة. X : المتغير المستقل ، U_i : المتغير العشوائي

اما متغيرات البحث الحالية فهي كالآتي :

المتغير المستقل وهو هيكل رأس المال و الممثل بثلاثة مؤشرات ، وهي :

X11: مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية

X12: مؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات

X13 : مؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات



المتغير التابع وهو الأداء المالي وهو كذلك ممثل بثلاثة مؤشرات وهي

Y11: العائد على حق الملكية

Y12: العائد على الموجودات

Y13: نصيب السهم من الأرباح الصافية

أ- الفرضية الرئيسية الاولى : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية والأداء المالي المصرفي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية , والعائد على الموجودات , ونصيب السهم من الأرباح الصافية).

يتضح من النتائج المُستحصل عليها من متابعة الجدول (٣) إن هنالك تأثيراً معنوياً لمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية وبين العائد على حق الملكية , فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05), و كذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) , وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠.٠٤) لمعامل بيتا (B), و(0.013) لمعامل الفا (a), أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.04) في المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية و بالتالي قبول الفرضية.

وكذلك يتضح من النتائج المُستحصل عليها من متابعة الجدول (٣) ان هنالك تأثيراً غير معنوياً لمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية وبين العائد على الموجودات, فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أقل من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05), وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) , وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠.٠٣) لمعامل بيتا (B), و (0.023) لمعامل الفا (a), أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى

حق الملكية تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.003) في المتغير التابع وهو العائد على الموجودات، وبالتالي رفض الفرضية.

و كذلك يتضح من النتائج المُستحصل عليها من متابعة الجدول (٣) إن هنالك تأثيراً معنوياً لمؤشر المطلوبات إلى حق الملكية و نصيب السهم من الأرباح الصافية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، و كذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة وهي (٠.٠٨٤) لمعامل بيتا (B)، (-0.01) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تؤدي إلى زيادة بمقدار (٠.٠٨٤) في المتغير التابع وهو مؤشر نصيب السهم من الأرباح الصافية ، و بالتالي قبول الفرضية. وهنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي :

$\hat{Y} = \alpha + \beta X_1 + u_i$
$Y_{11} = 0.013 + 0.04 x_1$
$Y_{12} = 0.023 + 0.003 x_1$
$Y_{13} = -0.01 + 0.084 x_1$

ومن متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهرت ان قيمتها هي (0.34)، (0.12)، (0.524) على التوالي ، وهذا يشير إلى إن مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تفسر (34%) ، (١٢%) ، (٥٢.٤%) على التوالي من التباين الحاصل في المتغيرات التابعة و هي العائد على حق الملكية و العائد على الموجودات و نصيب السهم من الأرباح الصافية .

الجدول رقم (٣) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسة الاولى (n=13)



المتغير المستقل	قيمة الفا (a)	قيمة بيتا (B)	قيمة (t)	القيمة الفائنية (f)	معامل التفسير (R ²)	المتغير التابع	القرار
X11	0.013	0.040	٢.٣٨٥	5.689	0.34	Y11	قبول
X11	٠.٠٢٣	٠.٠٠٣	٠.٣٦٠	٠.١٣٠	٠.١٢	Y12	رفض
X11	-٠.٠٠١	٠.٠٨٤	٣.٤٨٠	١٢.١١٠	٠.٥٢٤	Y13	قبول

- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٤.٧٥
- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٩.٣٣
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٢.١٧٩
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٣.٠٥٥

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss v.25

ب- الفرضية الرئيسية الثانية : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية , والعائد على الموجودات , ونصيب السهم من الأرباح الصافية)

يتضح من النتائج المُستحصل عليها من متابعة الجدول (٤) إن هنالك تأثيراً معنوياً لمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات وبين العائد على حق الملكية , فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05), وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) , وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠.٢٤) لمعامل بيتا (B), و (0.64) لمعامل الفا (a), أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.24) في المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية و بالتالي قبول الفرضية.



وكذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٤) إن هنالك تأثيراً غير معنوياً لمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات بين العائد على الموجودات ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أقل من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، و كذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠.٠٥٥) لمعامل بيتا (B)، و (-0.001) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.055) في المتغير التابع وهو العائد على حق الموجودات، وبالتالي رفض الفرضية.

كذلك يتضح من النتائج المُستحصل عليها من متابعة الجدول (٤) إن هنالك تأثيراً معنوياً لمؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠.٤٦٩) لمعامل بيتا (B)، و (-0.145) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.469) في المتغير التابع وهو نصيب السهم من الأرباح الصافية ، وبالتالي قبول الفرضية.

وهنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

$\hat{Y} = \alpha + \beta X_1 + u_i$
$Y_{11} = 0.64 + 0.24 x_2$
$Y_{12} = -0.001 + 0.055 x_2$
$Y_{13} = -0.145 + 0.469 x_2$

ومن متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهرت أن قيمتها هي (0.456)، (0.104)، (0.575) على التوالي ، وهذا يشير إلى أن مؤشر المطلوبات إلى إجمالي المطلوبات تفسر (45.6%) ، (10.4%) ، (57.5%) على التوالي من التباين الحاصل في المتغيرات التابعة وهي العائد على حق الملكية و العائد على الموجودات و نصيب السهم من الأرباح الصافية .

الجدول رقم (٤) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسية الثانية (n=13)

المتغير المستقل	قيمة الفا (a)	قيمة بيتا (B)	قيمة (t)	القيمة الفائية (f)	معامل التفسير (R^2)	المتغير التابع	القرار
X12	0.64	0.249	٣.٠٣٤	9.208	0.456	Y11	قبول
X12	-٠.٠٠١	٠.٠٥٥	١.١٢٨	١.٢٧٢	٠.١٠٤	Y12	رفض
X12	-٠.١٤٥	٠.٤٦٩	٣.٨٦٠	١٤.٨٩٧	٠.٥٧٥	Y13	قبول

- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٤.٧٥
- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٩.٣٣
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٢.١٧٩
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٣.٠٥٥

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss v.25

ت- الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين هيكل رأس المال مقاسا بمؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات والأداء المالي وفق مؤشرات (العائد على حق الملكية ، والعائد على الموجودات ، ونصيب السهم من الأرباح الصافية) .

يتضح من النتائج المُستحصل عليها من متابعة الجدول (٥) إن هنالك تأثيراً معنوياً لمؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات وبين العائد على حق الملكية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) الجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية



عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (-0.242) لمعامل بيتا (B)، و (0.18) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى التخفيض بمقدار (0.242) في المتغير التابع وهو العائد على حق الملكية و بالتالي قبول الفرضية.

وكذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (5) إن هنالك تأثيراً غير معنوياً لمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات وبين العائد على الموجودات ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أقل من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أقل من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (-0.054) لمعامل بيتا (B)، و (0.053) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر المطلوبات إلى حق الملكية تؤدي إلى التخفيض بمقدار (0.054) في المتغير التابع وهو العائد على الموجودات، وبالتالي رفض الفرضية.

وكذلك يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (5) إن هنالك تأثيراً معنوياً لمؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية ، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي أكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، وكذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (-0.439) لمعامل بيتا (B)، و (0.308) لمعامل الفا (a)، أي إن الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل مؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات تؤدي إلى التخفيض بمقدار (0.439) في المتغير التابع وهو نصيب السهم من الأرباح الصافية ، وبالتالي قبول الفرضية.
وهنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي :



$\hat{Y} = \alpha + \beta X_1 + u_i$
$Y_{11} = 0.18 + -0.242 x_3$
$Y_{12} = 0.053 + -0.054 x_3$
$Y_{13} = 0.308 + -0.439 x_3$

من متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهرت إن قيمتها هي (0.474),(0.18) ، (0.557) على التوالي ، وهذا يشير إلى إن مؤشر حق الملكية إلى اجمالي الموجودات تفسر (47.4%) ، (١٨%) ، (٥٥.٧%) على التوالي من التباين الحاصل في المتغيرات التابعة وهي العائد على حق الملكية و العائد على الموجودات ونصيب السهم من الأرباح الصافية .

الجدول رقم (٥) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسة الثالثة (n=13)

المتغير المستقل	قيمة الفا (a)	قيمة بيتا (B)	قيمة (t)	القيمة الفائنية (f)	معامل التفسير (R^2)	المتغير التابع	القرار
X13	0.183	-0.242	-٣.١٥١	9.927	0.474	Y11	قبول
X13	٠.٠٥٣	-٠.٠٥٤	١.١٥٥	١.٣٣٥	٠.١٨	Y12	رفض
X13	٠.٣٠٨	-٠.٤٣٩	-٣.٧٢٣	١٣.٨٥٨	٠.٥٥٧	Y13	قبول

- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٤.٧٥
- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٩.٣٣
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١٢) = ٢.١٧٩
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١٢) = ٣.٠٥٥

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج spss v.25



الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

المبحث الأول: الاستنتاجات:

فقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي :

١- من خلال النتائج المُتحصل عليها في التحليل المالي نجد بأن المصارف الاسلامية عينة الدراسة قد اختلفت في اعتمادها على مصادر التمويل والتنوع فيما بينها بحيث إنّ المصارف الاسلامية عينة الدراسة قد اعتمدت على مصادر التمويل المُقترَض أكثر من اعتمادها على مصادر التمويل المُمتلك، ويدل هذا على إنّ المصارف الاسلامية تفضل مصادر التمويل المُقترَض التي يكون كلفته أقل من كلفة مصادر التمويل المُمتلك والذي يساعد في تخفيض كلفة مصادر التمويل للمساهمة في تعظيم قيمة المصرف في السوق .

٢- في الفرضية الرئيسية الاولى كانت مقبولة بالنسبة للعائد على حق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية , ومرفوضة بالنسبة للعائد على الموجودات .

٣- اما الفرضية الرئيسية الثانية بانها كانت مقبولة بالنسبة للعائد على حق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية, ومرفوضة بالنسبة للعائد على الموجودات.

٤- تبين الفرضية الرئيسية الثالثة بأنها كانت مقبولة بالنسبة للعائد على حق الملكية ونصيب السهم من الأرباح الصافية, ومرفوضة بالنسبة للعائد على الموجودات.

المبحث الثاني: التوصيات:

١. ضرورة متابعة ومراقبة وضع هيكل رأس المال في المصارف الاسلامية لما لها من أهمية كبيرة في التأثير بمستويات الأداء المالي المصرفي وبالتالي التأثير على مستويات تحقيق الأهداف المنشودة لتلك المصارف .

٢. لابد للمصارف الاسلامية العراقية الحرص على صياغة هيكل رأس المال وضرورة التنوع بمصادر رأس المال ومحاولة خلق مزيجاً رأسمالياً أمثلاً بحيث يساعد على تقليل الكلفة وزيادة الربحية ويُعظم قيمة تلك المصارف في السوق .

٣. ينبغي على المصارف الاسلامية العراقية أن تعتمد على مؤشرات هيكل رأس المال لمعرفة أدائها التمويلي وكذلك نسب كل مصدر من مصادر هيكل رأس المال فيها ومعرفة كلفة كل مصدر من هذه المصادر وذلك لكي تستطيع تقليل هذه الكلف إلى حدٍها الأدنى.

٤. لابد من الاعتماد على التمويل بالقروض وبنسب مناسبة , وذلك لتقليل الخسائر بسبب الوفورات الضريبية التي تعمل على تحقيقها تكاليف الدين لذلك فمن الضروري أن تستخدم المصارف العراقية الدين ولا تستخدم التمويل بالملكية إلا عند الضرورة , وذلك لكي تتجنب انخفاض سعر السهم.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ١- الاغا, بسام محمد (٢٠٠٥) اثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار , رسالة ماجستير غير منشورة في ادارة الاعمال, كلية التجارة بالجامعة المفتوحة.
- ٢- آل شبيب, دريد كامل , " مبادئ الإدارة المالية " , دار المناهج للنشر والتوزيع, الاردن, ٢٠٠٩.
- ٣- اندراوس , وليم عاطف "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات "دار الفكر الجامعي , مصر , القاهرة , ٢٠٠٨
- ٤- بشناق, زاهر صبحي , " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)" , رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية - غزة, كلية التجارة, قسم المحاسبة والتمويل, فلسطين, ٢٠١١.
- ٥- البدران, عروبة رشيد علي , " استراتيجية القدرة المميزة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية في مصرفي - الرافدين والرشد)" , أطروحة دكتوراه, جامعة البصرة , كلية الإدارة والاقتصاد, قسم إدارة الاعمال, ٢٠٠٧.



- ٦- الجليحاي، زينب جواد عبيد غالي، " أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الحكومية في العراق (الرافدين - الرشيد)"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، ٢٠١٠.
- ٧- الحجازي، عبد علي احمد، مصادر التمويل، ط2، دبي، 2006 .
- ٨- الجميل، سرمد كوكب، ادارة المؤسسات المالية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، ط1، الموصل، 2012 .
- ٩- الحاج ، طارق، ٢٠٠٢ ، مبادئ التمويل ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن .
- ١٠- الحسناوي ، سالم صلال راهي ، اساسيات الادارة المالية ، ط١ ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016.
- ١١- حقي، بسام ، " دراسة أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية "، رسالة الماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٦.
- ١٢- الحمداني، محمد مجيد جواد ، " قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١١)"، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٣.
- ١٣- الحمداني، ناصر والقضاة، علي، " أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - دراسة تحليلية "، مجلة المنارة، المجلد ١٩، العدد ٤، ٢٠١٣.
- ١٤- حنفي، عبد الغفار، اساسيات التمويل في الادارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004 .
- ١٥- خلف، فليح حسن ، " البنوك الإسلامية"، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٦.
- ١٦- الدفاعي، مصطفى سلام عبد الرضا ، " التقييم المحاسبي لإداء المصارف الاسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية (إطار عملي مقترح) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاسلامية العراقية للفترة (٢٠١١-٢٠٠٨)"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٣.
- ١٧- الزبيدي، حمزة محمد، الادارة المالية المتقدمة، الورق للنشر، عمان ، الاردن، 2004 .

- ١٨- زياد سليم رمضان ، ١٩٩٦ ، اساسيات في الادارة المالية ، الطبعة الرابعة ، دار صفاء للنشر والتوزيع - الجامعة الأردنية .
- ١٩- سلمان، زينب فاضل ،" أثر رأس المال الفكري في الأداء المالي (دراسة تطبيقية في عينة من دوائر التمويل اللامركزي في محافظة كربلاء)"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الاعمال، ٢٠١٣.
- ٢٠- الصياح، عبد الستار ومصطفى، العامري، سعود جابر مشكور، الادارة المالية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .
- ٢١- الطعمة، محمد عدنان ،" استخدام المؤشرات المالية في تقييم أداء المصرف التجاري السوري"، رسالة الإجازة في إدارة الأعمال، جامعة الجزيرة، كلية إدارة الاعمال، قسم الإدارة، سوريا، ٢٠١٤.
- ٢٢- الطوالم، نضال عبد الهادي عمران ،" تقييم جودة الخدمة المصرفية وأثرها في الأداء المالي المصرفي (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية)"، رسالة ماجستير جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، ٢٠٠٥.
- ٢٣- العامري ، محمد علي ابراهيم (٢٠١٣) الادارة المالية الحديثة، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الاردن.
- ٢٤- العامري، محمد علي ابراهيم ، الادارة المالية المتقدمة ، إثراء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2010.
- ٢٥- عبد الفتاح ، بهيرة محمد سعيد ، العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن ، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الأردن ، ٢٠١٤ .
- ٢٦- عبد الوهاب، دادن ، تحليل المقاربات النظرية حول امتثالية الهيكل التمويلي - الاسهامات النظرية الاساسية ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد4 ، 2006 .
- ٢٧- علوان، عبير عبد الأمير متعب ،" تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها على عائد السهم - دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٦"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٩.
- ٢٨- العلي، أسعد حميد، الادارة المالية - الاسس المالية العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل للنشر، 2010.



- ٢٩- علي، نور جابر محمد، " الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء والمخاطرة - دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)", رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٧.
- ٣٠- محمد، منير شاكر واسماعيل، ونور، عبد الناصر، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط3، دار وائل للنشر، الاردن، 2008 .
- ٣١- مردان، زيد عائد، " القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي (بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية المساهمة)", رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ٢٠١٢.
- ٣٢- المرسومي، مروج طاهر هذال، " أثر مخاطرة السيولة المصرفية و كفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٤ (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية) "، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠١٧.
- ٣٣- الموسوي، سعدي أحمد حميد، " ديناميكية هيكل رأس المال وفقاً لفلسفة نظرية الانتقال وانعكاسها على الأداء المالي الاستراتيجي- دراسة تحليلية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)", أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، ٢٠١٣.
- ٣٤- النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق، " تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ "، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٥.
- ٣٥- النعيمي، عدنان تايه و الخرشة ، ياسين كاسب ، ٢٠٠٧ " أساسيات الإدارة المالية "، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- ٣٦- هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 .
- ٣٧- هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط٢، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٣٨- الوائلي، أحمد عبد الله سلمان، " اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي - المالي (دراسة تطبيقية في شركة صناعات الأصباغ الحديثة / قطاع مختلط)", رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٣.

- ٣٩- ويستون , فرد وبرجھام , يوجين , التمويل الاداري , ج 2, (تعريب : عبد الفتاح السيد سعيد النعماني وعبد الرحمن دعاله بيله) , دار المريخ للنشر والتوزيع , الرياض , 2009 .
ثانيا : المصادر الاجنبية
- 40- Adair, Troy A., Corporate Finance Demystified, McGraw-Hill, USA, 2006.
- 41- Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F., Fundamentals of Financial Management, 12th ed, South-Western, 2009.
- 42- Gitman , Lawrence J., (Principles of Management Finance) 9th ed., N.Y. : Addison Wesley Publishing Co., 2000 .
- ٤٣- Khrawish H. Ali & Ali K (2010) "The Determinants of the Capital Structure: Evidence from Jordanian Industrial Companies" * JKAU: Econ. & Adm., Vol. 24 No. 1, pp: 173-196.
- 44- Weston, Fred j . & Eugene F . Brigham , Managerial Finance Ed , 1981 .
- 45- Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C., Financial Management : Theory & Practice, 10th ed. Thomson Learning , Inc, 2002 .
- 46- Ebrati, M. R., Emadi, F., Balasang, R. S. and Safari "The impact of capital structure on firm performance: Evidence from Tehran stock exchange". Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 2013, 7(4): 1-8, 2013.
- 47- Weston, J. Fred & Besley, Scott & Brigham , Eugene F., Essentials of Managerial Finance , 11th ed., Orland the Dryden Press Co. 1996.
- 48- Degryse & Hans G & Peter K & Peter (2012) "The impact of firm and industry characteristics on small firms' capital structure " Journal: Small Business Economics Vol: 38 Issue: 4 Pages: 431- 447 Provider.

- 49– Kassim A & Zuaini I (2012) " Board Process, Capital Structure Decisions and Company Performance" Journal: Management Science and Engineering ,: Vol. 6Issue: 1 Pages: 81–87.
- 50– Modigliani, Franco & Merton H. Miller,(The Cost of Capital, Corporation Finance, and the Theory of Investment), The American Economic Review , Vol . 48 No. 3, 1958 .
- 51– Maness, Terrys.,(Introduction to Corporate Finance) N.Y. ,McGraw– Hill,Inc.,1988 .
- 52– Gitman, Lawrence J, Principles of Managerial Finance, 12th ed, Prentice Hall, 2009 .
- 53– Downes, John & Elliot G., Jordan, Finance Investment Handbook, Published, Barron Educational Series , 6th ed, Canada, 2003.
- 54– McGuigan, James R. & Kretlow, William J. & Moyer, R. Charles, Contemporary Corporate Finance, 11th ed, South–Western, 2009.

